الأمم المتحدة
E/CN.3/2025/L.4
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
12 February 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والخمسون

نيويورك، 4-7 آذار/مارس 2025

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

مشروع قرار مقدّم من المكتب

نظام الحسابات القومية لعام 2025

توصي اللجنةُ الإحصائية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

نظام الحسابات القومية لعام 2025

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره 5/1993 المؤرخ 12 تموز/يوليه 1993 بشأن التوصيات المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية،

وإذ يقر بأن نظام الحسابات القومية لعام 2025 يُحدِّث النسخة السابقة من نظام الحسابات القومية ليعكس التطورات الاقتصادية الجديدة مثل العولمة والرقمنة، ويعزز شرح الروابط بين نظام الحسابات القومية والمقاييس الأعم المتعلقة بالرفاه والاستدامة،

وإذ يؤكد أن نظام الحسابات القومية لعام 2025 هو إطار محاسبي مفاهيمي يضع مقاييس ذات مصداقية وقابلة للمقارنة وموثوقة للنشاط الاقتصادي ينطبق على جميع البلدان،

وإذ يقر بأن نظام الحسابات القومية لعام 2025 يشدد على ضرورة توخي المرونة، وذلك لتشجيع استخدامه في الاقتصادات التي تختلف اختلافا كبيرا ولتسهيل إجراء المقارنات الدولية،

وإذ يشير إلى أن نظام الحسابات القومية لعام 2025 هو إطار محاسبي إحصائي يوفر مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من حسابات الاقتصاد الكلي لأغراض صنع السياسات والتحليل، ويرسي الأسس اللازمة لتقييم التفاعل بين الاقتصاد والبيئة ويضع نهجاً تحليلياً لتقييم رفاه البشر،

* E/CN.3/2025/1.

190225 140225 25-02346 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

1 - ***يعرب عن تقديره*** العميق لأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية - شعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي - وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وللمنظمات غير الحكومية، وعدد من الدول الأعضاء، والعديد من الخبراء في مجال الحسابات القومية، على إسهامهم بالموارد البشرية والمالية لوضع نظام الحسابات القومية لعام 2025؛

2 - ***يوصي*** بأن تنظر الدول الأعضاء في نظام الحسابات القومية لعام 2025 بوصفه المعيار الدولي لتجميع إحصاءات حساباتها القومية، من أجل تعزيز التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة، وبوصفه أداة تحليلية؛

3 - ***يوصي أيضا*** بأن تستخدم الدول الأعضاء نظام الحسابات القومية لعام 2025 في تقاريرها الدولية عن بيانات الحسابات القومية القابلة للمقارنة؛

4 - ***يوصي كذلك*** بأن تنظر المنظمات الدولية في الحاجة إلى ضمان المواءمة بين المعايير الإحصائية الدولية للاقتصاد الكلي ونظام الحسابات القومية لعام 2025 عندما تستعرض المعايير المتّبعة في مجالات معينة من الإحصاءات الاقتصادية، وبأن تسعى إلى تحقيق الاتساق كما حدث ذلك بين نظام الحسابات القومية لعام 2025 والطبعة السابعة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي*، وبأن تشرح الأساس المنطقي لما تبقي من اختلافات إن وجدت، وتوفر تسوية كاملة بينها قدر الإمكان؛

5 - ***يطلب*** إلى الأمين العام وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية البدء في نشر نظام الحسابات القومية لعام 2025 بجميع اللغات الست للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن وتشجيع تعميمه على نطاق واسع؛

6 - ***يطلب*** إلى أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مواصلةَ الاشتراك في تنسيق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025؛

7 - ***يطلب*** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم جميع جوانب تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025، وهي وضع البيانات الأساسية، وإصدار الكتيبات والمبادئ التوجيهية والأدلة والدراسات الخاصة، والأنشطة التدريبية للمستعملين والمنتجين، وأنشطة التعاون التقني؛

8 - ***يطلب أيضا*** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تقدم المساعدة والدعم في تنقيح وتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2025 في المجالات المحددة في جدول أعمال البحث، بما في ذلك مواصلة تطوير المنهجيات وإجراء بحوث بشأن طرق تحسين المفاهيم والمسائل الناشئة أو التي لم تُحل، وتنقيح التوصيات الحالية في ضوء الخبرة المكتسبة من التنفيذ؛

9 - ***يوافق*** على أنه ينبغي للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، كل في إقليمها، أن تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025، ويحث الأمين العام على أن ينسّق على مستوى رفيع تعبئة الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025، بما في ذلك الدعم الضروري للبلدان واللجان الإقليمية.